الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

3 **جماد أول** 1437 –31 **يناير** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الأرصاد» تناقش الكلفة الإقليمية للتدهور البيئي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 3 جماد أول 1438هـ - 31 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19902528

جدة - «الحياة»
ناقشت ورشة عمل استضافتها الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة بالتعاون مع البنك الدولي بجدة أمس، الآراء حيال النتائج الأولية لمشروع التحليل التشخيصي لحوض الخليج العربي، مشروع دراسة الكلفة الإقليمية للتدهور البيئي، وتحديد إجراءات التدخل الممكنة وترتيب أولوياتها كجزء من متطلبات إعداد الاستراتيجية البيئية وخطة العمل لحوض الخليج العربي.
وشارك في ورشة العمل، التي افتتحها رئيس الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة الدكتور خليل الثقفي، عدد من ممثلي الوزارات والهيئات الحكومية والمعاهد العلمية والجامعات وممثلي القطاع الخاص بالمملكة، وممثلي المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الإقليمية.
وتعقد الورشة في إطار برنامج العمل والشراكة البيئية لمنطقة الخليج، وهي مبادرة إقليمية تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة على المدى الطويل في منطقة الخليج ومجاريها المائية، الذي يتألف من أنشطة وطنية في الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي، ومرحلة إقليمية تنفّذ بالشراكة مع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
ويتمثل الهدف النهائي للمرحلة الإقليمية من برنامج العمل والشراكة البيئية لمنطقة الخليج في صياغة استراتيجية بيئية لحوض الخليج الإقليمي، وإعطاء الأولوية للإجراءات الإقليمية، لتمكين التنمية المستدامة وإدارة الخليج.

«العدل» تفعّل العمل مع «سمة» وتمنع العمل الورقي نهائياً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 3 جماد أول 1438هـ - 31 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19902534

الرياض - الحياة
وجه وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني، محاكم ودوائر التنفيذ في المملكة بتفعيل العمل الإلكتروني مع شركة «سمة» للمعلومات الائتمانية ومنع التعامل بالورق نهائياً، بهدف تسريع وتسهيل إجراءات العمل واعتماد إنفاذ الطلبات المتعلقة بالمعلومات الائتمانية. وعممت وزارة العدل على كل محاكم ودوائر التنفيذ توجيه وزير العدل، الذي ينص على الربط بين وزارة العدل وشركة سمة للمعلومات الائتمانية، وما تم رفعه بين قضاة التنفيذ وشركة سمة، ما يترتب عليه أن تعمل المحاكم ودوائر التنفيذ بتفعيل العمل الإلكتروني لا الورقي، من خلال الخاصية المتاحة بالنظام. كما شمل التعميم الرفع إلى وكالة التنفيذ بالطلبات التي يرغب في تنفيذها حال وجود جهة للتنفيذ لا تعمل بالنظام الشامل، إذ تقوم وكالة التنفيذ بالوزارة بتنفيذ الخدمة إلكترونياً مع «سمة» من طريق الإدارة العامة لوحدات الأصول. مع إشعار جهة التنفيذ بذلك.
وأكملت وزارة العدل في وقت سابق خدمات الربط الإلكتروني لقضاء التنفيذ مع الجهات الحكومية، بعد أن أتمت ارتباطها مع الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية، الذي سيتيح لقضاة التنفيذ أدوات تعزز اتخاذ القرارات تجاه المنفذ ضدهم بكل شفافية ودقة.
وأكدت الوزارة أنه تم ربط 332 قاضي تنفيذ بهذه الخدمة، مشيرة إلى أن الربط التقني سيمكن من الاطلاع على السجل الائتماني للمنفذ ضده (شخص طبيعي أو اعتباري)، الأمر الذي يمكّن القاضي من الوقوف وفي شكل تفصيلي ودقيق على

السلوكات المالية للمنفذ ضده، ومعرفة ما إذا كان مماطلاً أم غير ذلك، وفق المعلومات التي توفرها «سمة» بشقيها السلبي والإيجابي عن الأفراد والشركات.

«العمل» توحد صرف المعاش ومبالغ الغذاء لمستفيدي الضمان

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 3 جماد أول 1438هـ - 31 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19902532

الرياض - «الحياة»
وحدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية صرف مبلغ معاشات الضمان الاجتماعي ومبالغ برنامج الغذاء لمستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي، اعتباراً من أول من أمس، مؤكدة أنها ستستمر في توحيد صرف المبالغ في اليوم نفسه في شكل شهري. وأوضح المشرف العام على قطاع التنمية الاجتماعية في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية المهندس ماجد العصيمي أن توحيد صرف معاش الضمان، ومبالغ برنامج الغذاء، في اليوم نفسه سيستمر على هذا الشكل شهرياً، ويشمل مع مطلع الشهر المقبل برنامج تسديد جزء من فواتير الكهرباء.
وأشار المهندس العصيمي إلى أن الوزارة قامت بإيداع المعاش الشهري ومساعدة الغذاء أمس على دفعتين، إذ تم إيداع مبلغ 1.48 بليون ريال بمثابة معاش شهري لـ860543 حالة ضمانية، كما أودعت الوزارة 176,4 مليون ريال، لـ802 ألف مستفيد من برنامج الغذاء.
وشدد العصيمي على أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تسعى جاهدة إلى التسهيل لمستفيدي ومستفيدات الضمان، من خلال توحيد صرف المبالغ المصروفة لهم من المعاش الشهري، والبرامج المساعدة في اليوم نفسه.
وجدد ماجد العصيمي التأكيد أن صرف معاش شهر جمادى الأولى للحالات التي اجتازت البحث الآلي الشهري، وتم التأكد من استيفائها شروط أهلية الاستحقاق، وإيداع استحقاقاتهم في حساباتهم المباشرة من طريق «آيبان»، أو من خلال بطاقات الضمان الاجتماعي مسبقة الدفع «مدى»، مبيناً أن وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي عملت خلال الفترة الماضية على إنهاء إجراءات الصرف.

«الإسكان» و«البنك الإسلامي» يدرسان إنشاء جمعيات تعاونية سكنية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 3 جماد أول 1438هـ - 31 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19902531

جدة - «الحياة»
بحث وزير الإسكان ماجد الحقيل ورئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الدكتور بندر حجّار ثلاثة مجالات لدرسها باعتبارها ذات أولوية، في إطار تعاون وزارة الإسكان مع البنك الإسلامي، شملت الجمعيات التعاونية السكنية، وإنشاء صندوق للعلوم والتقنية والابتكار في مجال مواد البناء، في إطار الشراكة بين البنك والوزارة، فضلاً عن التعاون في إنشاء صندوق للتمويل العقاري.

وتناول اللقاء، الذي عقد أمس في الرياض، مناقشة أفضل السبل التي تمكن الجانبين من العمل معاً من أجل دعم قطاع الإسكان في المملكة والاستفادة من خبرات مجموعة البنك في مجال الإسكان.
ورحب الحقيل بمبادرة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بإتاحة خبراتها لوزارة الإسكان من أجل تنفيذ رؤيتها في مجال الإسكان، لافتاً النظر إلى أنها المبادرة الأولى من نوعها التي يتقدم بها بنك للوزارة من أجل تنفيذ «رؤية المملكة 2030» في هذا المجال.
من جانبه، أكد حجار حرص مجموعة البنك على الإسهام في تنفيذ «رؤية المملكة 2030»، وبرنامج التحول الوطني 2020، مشدداً على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في حفز المعروض العقاري.
وبعد انتهاء اللقاء عقد اجتماع الفرق الفنية من الجانبين لبلورة المشاريع التي تتم الموافقة عليها وتحويلها إلى برامج للشراكة بين وزارة الإسكان ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

توصيات لكشف واقع الرياضة ونسب الممارسين ومراكز المنتخبات

الشورى يطالب بنك التنمية الاجتماعية برفع قيمة القروض وراتب المستفيد

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 جماد أول 1438هـ - 31 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1567290

الرياض - عبدالسلام البلوي
قرر مجلس الشورى مناقشة تقرير هيئة مكافحة الفساد السنوي للعام المالي 36 -1437 بجلسة سرية الأسبوع المقبل، وفي الأربعاء بعد القادم يخضع للمناقشة التقرير السنوي الأخير لبنك التنمية الاجتماعية" التسليف سابقاً" وتوصيات لجنة الأسرة والشباب بالمجلس التي طالبت برفع قيمة القروض الإنتاجية كماً وكيفاً لتحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئت هذه القروض، والاستمرار في تحسين ورفع آلية تسديد القروض ومتابعتها ليساعد ذلك في استدامة أموال البنك، ولاحظت لجنة الأسرة أن تحسن نسب التحصيل وارتفاعها من 29في المئة إلى 40 في المئة في عام التقرير 36 -1437، كما لاحظت أن معدل القروض الإنتاجية في سنة التقرير انخفض من 190 ألف إلى 126 ألف ورأت اللجنة رفع قيمة القرض من 60 ألف ورفع الحد الأعلى للراتب من 10 الآف إلى مستوى أعلى يفتح المجال أمام دخول شرائح أكثر وأكبر.
وفي جلسة الاثنين المقبل يناقش الشورى تقرير الهيئة العامة للرياضة " الرئاسة العامة لرعاية الشباب سابقاً " وتوصيات لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب التي طالبت الهيئة بتقارير مدعمة بالأرقام لواقع وتطور الرياضة في المجتمع ككل من حيث أعداد ونسب الممارسين ومنها الرياضة النسائية، وآراء الشباب من الذكور والإناث من واقع استطلاعات ومسوحات لنوعية وفوائد برامج وأنشطة الهيئة الموجهة إليهم في ميادين المعسكرات واللقاءات والبرامج الاجتماعية والثقافية.
وشددت التوصيات على تضمين تقارير الهيئة السنوي المقبلة جداول إحصائية مقارنة توضح مراكز ترتيب منتخبات السعودية في كافة الألعاب، بما في ذلك الرياضة لذوي الإعاقة ونتائج المشاركات وعدد الميداليات في كافة الألعاب في آخر البطولات القارية والعالمية ومقارنتها بالمستهدف السنوي، ورصد التغيرات الشهرية والدورية في المراكز في فترة التقرير، كما طالبت اللجنة بتضمين تقرير الهيئة الهيكل الإداري التنظيمي الجديد وجداول أعداد الموظفين والموظفات السعوديين والسعوديات العاملين في الهيئة وميادين أعمالهم ونسب السعودة.

وأوصت لجنة الأسرة والشباب بتكثيف برامج الرياضة المجتمعية والبرامج والمشروعات للشباب ذكوراً وإناثاً لتصل إلى كافة مناطق ومحافظات المملكة بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد السعودي للرياضة ومع الجهات ذات العلاقة.
الشورى يطالب بنك التنمية الاجتماعية برفع قيمة القروض وراتب المستفيد.

الملك يوجه دعوة إلى قابوس لحضور الجنادرية.. ويستعرض تعزيز العلاقات مع وفدي صربيا والبوسنة

مجلس الوزراء يوافق على اتفاقيتي ضريبتي القيمة المضافة والانتقائية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 جماد أول 1438هـ - 31 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1567409

الرياض - واس
رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الاثنين، في قصر اليمامة، بمدينة الرياض.
وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس، على فحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من فخامة الرئيس دونالد ترامب رئيس الولايات المتحدة الأميركية .
وأوضح وزير الثقافة والإعلام د. عادل بن زيد الطريفي، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء استعرض بعد ذلك، جملة من الموضوعات في الشأن المحلي، مثمناً إنجازات رجال الأمن البواسل في مختلف قطاعات الأمن.
المملكة تدين مصادقة السلطات الإسرائيلية على بناء مئات الوحدات الاستيطانية الجديدة
ورفع مجلس الوزراء الشكر والتقدير لخادم الحرمين على اهتمامه الكبير بتطوير القدرات العسكرية للمملكة.
وبين د. الطريفي أن المجلس تناول بعد ذلك، عدداً من التقارير عن مستجدات الأحداث وتطوراتها في المنطقة والعالم، وأدان مصادقة السلطات الإسرائيلية على بناء مئات الوحدات الاستيطانية الجديدة في المستوطنات المقامة على أراضي القدس الشرقية المحتلة، وقد قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .
إلى ذلك بعث خادم الحرمين -حفظه الله- رسالة خطية إلى جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان تتضمن دعوة جلالته لحضور حفل افتتاح المهرجان الوطني للتراث والثقافة (الجنادرية 31) وسباق الهجن السنوي .
واستقبل خادم الحرمين -حفظه الله-، في مكتبه بقصر اليمامة في الرياض أمس، نائب رئيس حكومة صربيا وزير التجارة والسياحة والاتصالات رئيس الوفد الاقتصادي الصربي راسم لايتش، ونائب رئيس مجلس الوزراء بالبوسنة والهرسك وزير التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية رئيس الوفد الاقتصادي البوسني ميركو شاركوفيتش، والوفدين المرافقين لهما.
وجرى خلال الاستقبال، استعراض العلاقات القائمة بين المملكة وصربيا والبوسنة والهرسك، وآفاق تعزيزها وتطويرها وبخاصة في المجالات التجارية والاقتصادية .
كما استقبل خادم الحرمين -حفظه الله-، في مكتبه بقصر اليمامة في الرياض أمس، سفير مملكة إسبانيا لدى المملكة خواكين بيريث، الذي ودع الملك المفدى بمناسبة انتهاء فترة عمله سفيراً لبلاده لدى المملكة.

مختص: الظروف تستوجب وضع خطوات استباقية لحماية الموارد البشرية من الدورات الاقتصادية

«العمل»: تحظر على المنشآت فصل السعوديين بشكل جماعي وتتوعدها بإيقاف الخدمات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 جماد أول 1438هـ - 31 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1567249

الرياض - نايف الحمري

أصدر وزير العمل والتنمية الاجتماعية د. علي الغفيص قراراً وزارياً يحظر على المنشآت فصل العاملين السعوديين بشكل جماعي لأي سبب كان، وإيقاف خدمات الوزارة عن المنشآت المخالفة لأحكام هذا القرار.

وجاء القرار مبنياً على أحكام نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم)م/51) وتاريخ 1426/8/23هـ المعدَّل بالمرسوم الملكي رقم (م/46) وتاريخ 5/6/1436هـ، وخاصة (المادة الثالثة) من نظام العمل القاضية بأن العمل حق للمواطن، لا يجوز لغيره ممارسته إلا بعد توافر الشروط المنصوص عليها في هذا النظام، والمواطنون متساوون في حق العمل، والمادة (الحادية عشرة مكرر) منه القاضية بأن للوزير أن يتخذ الإجراءات التي من شأنها أن تكفل تحسين أداء سوق العمل، وتنظيم حركة انتقال الأيدي العاملة، والمادة (الخامسة والثلاثين) منه القاضية بأن للوزارة أن تمتنع عن تجديد رخص العمل متى خالف صاحب العمل المعايير الخاصة بتوطين الوظائف التي تضعها الوزارة ولما تقتضيه مصلحة سوق العمل.

وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أباالخيل أن القرار الوزاري نص على مايلي.

أولاً: يحظر على المنشآت (العملاقة، الكبيرة، المتوسطة) -في غير حالة إشهار الإفلاس أو إغلاق المنشأة النهائي- فصل العاملين السعوديين بشكل جماعي لأي سبب كان دون إخطار مسبق لمكتب العمل المختص، لا تقل مدته عن ستين يوماً قبل موعد سريان قرار الفصل.

ثانياً: يُقصَد بالفصل الجماعي: إنهاء خدمات مجموعة من العاملين السعوديين -دون خطأ منهم ولأسباب تعود لصاحب العمل- بنسبة تزيد في مجموعها عن (1%) من العاملين لدى المنشأة أو ما مجموعه عشرة عاملين أيهما أكثر، خلال سنة من تاريخ آخر عملية فصل.

ثالثاً: يجب أن يتضمن الإخطار ما يأتي:

أ- دراسة مالية عن واقع المنشأة موضحاً فيها مبررات الفصل الجماعي.

ب- بيان بعدد وأسماء العاملين السعوديين المزمع فصلهم، ووصف للوظائف التي يشغلونها، ومبررات الفصل لكل عامل على حدة.

ج- بيان بعدد وأسماء العاملين غير السعوديين في المنشأة المساوين في درجتهم الوظيفية للعاملين المفصولين، ووصف للوظائف التي يشغلونها.

د- الإجراءات التي اتخذتها المنشأة لتفادي عملية الفصل.

رابعاً: يقوم مكتب العمل المختص -خلال خمسة وأربعين يوماً- بدراسة الإخطار وإبداء الرأي فيه من خلال المعايير الآتية:

أ- الواقع المالي للمنشأة.

ب- إمكانية إيجاد حلول بديلة للفصل الجماعي من خلال إحلال السعوديين محل العاملين غير السعوديين الذين يشغلون وظائف مشابهة أو لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن وظائف العاملين السعوديين المزمع فصلهم.
ج- إمكانية ايجاد وظائف بديلة لهم داخل المنشأة، أو خارجها في المنشآت الأخرى المملوكة لصاحب العمل.
د- إمكانية إيجاد عروض تسوية مع العاملين السعوديين المزمع فصلهم.
خامساً: مع عدم الإخلال باختصاص الهيئات العمالية تُشكَّل لجنة دائمة في جميع مكاتب العمل في مناطق المملكة من كل من:
أ- مدير مكتب العمل رئيساً
ب- ممثل عن فرع صندوق الموارد البشرية عضواً
ج- مستشار قانوني عضواً، وذلك للنظر في أسباب ومبررات المنشآت التي تضمنها إخطار الفصل الجماعي، ولها في سبيل ذلك ما يلي:
أ- استدعاء من يمثل المنشأة ومناقشته عن أسباب أو مبررات الفصل الجماعي للعاملين السعوديين.
ب- وضع حلول ومقترحات بديلة بمشاركة المنشأة؛ لتفادي عملية الاستغناء.
ج- دراسة الإخطار أو تكليف خبير عمالي أو بيت خبرة بدراسته وإبداء الرأي فيه؛ وفقاً لنظام العمل ولائحته التنفيذية، ووفقاً لهذا القرار وغيره من القواعد والتعليمات السارية.
د- رفض الإخطار وأسباب ومبررات المنشأة لفصل العاملين السعوديين.
ه- قبول الإخطار والقناعة بأسباب المنشأة ومبرراتها.
و- وضع خطة لمعالجة آثار الفصل الجماعي للعاملين السعوديين في حالة قناعة اللجنة بأسباب الفصل ومبرراته.
سادساً: للجنة أن تضع آلية عملها بما يكفل إنهاء أعمالها في المدد المحددة، وتكون توصياتها بالإجماع أو بالأغلبية، وفي حالة تساوي الآراء يُرجَّح الجانب الذي صوّت معه الرئيس، وعلى العضو المخالف بيان أسباب مخالفته، وترفع اللجنة توصياتها في حال رفضت المنشأة قرار اللجنة للوزير، لاعتماده.
وتعليقاً على ذلك أكد المستشار الاقتصادي أحمد الشهري، أن تقرير صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير عن المملكة يشير إلى أن معدل النمو المتوقع 0.4%، مما يتطلب جهود استثنائية من وزارة الاقتصاد والتخطيط لتقديم خطط لا تتجاوز الشهر بعد صدور التقرير لمعالجة النمو وكذلك على وزارة العمل والتنمية الاجتماعية القيام بخطوات استباقية لحماية الموارد البشرية السعودية من تبعات هذا التراجع والدورات الاقتصادية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالاقتصاد.
وأضاف أن وزارة العمل لم تكن حلولها استباقية بل كان ردة فعل وبالرغم من ذلك تعتبر جهوداً محفزة، ولاسيما في ظل وجود مادة قانونية تسمح للشركات بالفصل بدون مبررت، معتقداً أن المرجعية القانونية أكثرة قوة أمام القضاء، مطالباً الوزارة بتعديل المواد التي تؤثر على زيادة معدل البطالة التراكمية مع تطبيق سلسلة من الإجراءات في فترات التراجع الاقتصادي العام.
وشدّد على ضرورة أن تنسجم المواد القانونية في أنظمة العمل مع هيكل الاقتصاد السعودي، والذي يعتمد على الإنفاق الحكومي وعدم وضع قوانين لا تنسجم إل ّمع اقتصاديات المتطورة مثل مبدأ سهولة التوظيف والتسريح للقوى العاملة بدون مبررات موضحاً أن طبيعة الهياكل الاقتصادية تتطلب مقاربة قانونية واقتصادية عميقة في الدول الناشئة.
وأشاد الشهري بجهود وزير العمل حول الإجراءات الأخيرة التي اتخذها لحماية السعوديين من الفصل الجماعي مطالباً وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والتخطيط للعمل المشترك العميق في خلق الوظائف وإدارة الوظائف وإطلاق مبادرات توازن اقتصادي جاد قادر على التوظيف بدلاً من المزاحمة على قطاع خاص غير ناضج ومعتمد على الإنفاق الحكومي، معتقداً أن أسرع نموذج اقتصادي يسرع من وتيرة النمو يكمن في اقتصاديات الخدمات المدعوم بالاستثمار الأجنبي الكثيف.

.

موظفون بـ"الصحة" يشكون من المماطلة في تنفيذ أحكام "صرف البدلات"

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 3 جماد أول 1438هـ - 31 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/article/506493

شكا عدد من منسوبي «الصحة» من مماطلة الوزارة في تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بشأن بدلات مالية مستحقة لهم، مضيفين أنهم يشعرون بخيبة أمل بعد أن بذلوا جهودا مضنية للحصول على مستحقاتهم وفقا للأحكام والأنظمة ما بين السفر لمراجعة الوزارة والبرقيات المتوالية للوزير والاتصالات الهاتفية والمتابعة سواء على مستوى الوزارة أو مرجعياتهم المتمثلة في المديريات، إلا أن النتيجة واحدة «لم يصرف بدل» رغم وجود توجيهات صريحة من الوزارة نفسها للمديريات بتنفيذ الأحكام القضائية. ومن جانبها اكتفت «الصحة» على لسان متحدثها مشعل الربيعان بالرد على استفسار «المدينة» حول شكوى الممارسين من عدم تنفيذ الأحكام القضائية، برسالة سبق وإن تم إرسالها للصحيفة بشأن موضوع آخر تتضمن: ردا على استفساركم وحرصا على تقديم جميع الخدمات للموظفين والإجابة عن استفساراتهم فقد تم تخصيص مركز اتصال لجميع موظفي الوزارة، حيث يمكن الاتصال من قبل الموظف على الرقم 0112124247 خلال ساعات العمل وطلب أي معلومة أو تقديم شكوى أو متابعة.

وقال منير العتيبي - فني تمريض - بأنه صدر له حكم قضائي من المحكمة الإدارية بمكة المكرمة وقد تم عمل حصر لمستحقاته المالية والتي تتمثل في بدل الطب الشرعي والرفع بها للوزارة وكذلك أمر دفع إلا أن الصحة مازالت تماطل في الصرف، وأردف: راجعت مرارا وفي كل مرة رد مختلف فأحيانا يكون التعطيل وفقا لـ»الصحة» من وزارة المالية وأحيانا ضرورة إيجاد آلية وبند الصرف لعدم وجود ذلك وأخرى أن الوزارة لا تملك حق تنفيذ الأحكام القضائية. كما قال أحمد النفيعي: إنه وبعد صدور الحكم والمداولات والمراجعات المشابهة لزملائي ردت الصحة بأنه لا يوجد دعم للبند من قبل وزارة المالية بينما تصرف بنود «بدلات التميز والإشراف» في الوقت الذي تجاهلت حقي ببدل حاسب آلي 15%مع العلم أنني أعمل مسجل معلومات ومشرف قسم الحاسب الآلي وبعد شكاوى عدة وتظلمات ورفع للجهات العليا والتي وجهت الصحة بتنفيذ الحكم حينها وجهت الوزارة ممثلة في الإدارة القانونية مديرية الشؤون الصحية التي اتبع لها بتنفيذ الحكم إلا أن المديرية ردت على «الصحة» بأنها نفذت الصرف الشهري وتم إيقاف البدل والأثر الرجعي محصور بأمر صرف من قبل الوزارة، مما يدل على ما سبق بعدم وجود آلية واضحة لديها. ولم تختلف شكوى الممارس فهيد الغامدي عن سابقيه إلا بنوعية البدل «بدل عدوى وندرة «، مضيفا أنه على الرغم من صدور الأحكام والانتهاء من كل إجراءات الرفع للوزارة إلا أن النتيجة الفعلية «لم يصرف بدل.«

حجج الصحة لعدم الصرف بحسب المتضررين

-عدم وجود دعم للبند من وزارة المالية

-ضرورة إيجاد آلية وبند للصرف

-الدفع بأن الوزارة لا تملك حق تنفيذ الأحكام القضائية

الفاخري: يحق للمتضررين مطالبة «المالية» باستقطاع مستحقاتهم

أكد المستشار القانوني خالد الفاخري أن وزارة الصحة ملزمة بتنفيذ الأحكام القضائية ولا مجال للتأخير مهما كانت الذرائع والحجج وإن لم يكن لديها بندا في التنفيذ فهي ملزمة بإيجاد بند لتنفيذ الأحكام القضائية، كما أن وصول مدد هذه الأحكام إلى سنوات أمر غير مقبول.

وبين المستشار الفاخري أنه يحق للمتضررين أو الحاصلين على أحكام قضائية التوجه مباشرة لوزارة المالية لكي يتم استقطاع حقوقهم من مستحقات «الصحة» مباشرة.

دعم نقدي مباشر لـ "كهرباء" 414 ألف أسرة بالضمان.. الشهر المقبل

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 3 جماد أول 1438هـ - 31 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/article/506405

سعيد الزهراني - الطائف

تشرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعيَّة اعتبارًا من الشهر المقبل في إيداع معونة «الكهرباء» في حسابات المستفيدين من الضمان الاجتماعي، بدلاً من النظام السابق، الذي كان يتمّ سابقًا بإرسال الدعم إلى شركة الكهرباء، حيث كان هناك أكثر من 414 ألف أسرة يتم دعم العدادات الكهربائيَّة مباشرة.

وعلمت «المدينة» من مصادر مطلعة أن التنظيم الجديد يهدف إلى إيقاف بعض عمليَّات التلاعب، التي تمَّت من قِبل المستهلكين في الاستفادة من المسجلين في الضمان، ووضع عدادات الكهرباء بأسمائهم. فيما أكَّدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعيَّة، أنَّ برنامج تسديد جزء من فواتير الكهرباء هو أحد البرامج المعتمدة من حزمة البرامج المساندة لمستفيدي الضمان الاجتماعي من قِبل المقام السامي الكريم، وبدأ بتنفيذ البرنامج بالتعاون مع كلٍّ من هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج، والشركة السعودية للكهرباء منذ 1 /9 /1430هـ، ويتم الدعم من خلال إرسال قيمة الدعم للشركة السعوديَّة للكهرباء؛ ليتمَّ تسديد جزء من فاتورة الكهرباء بموجبه.. ولظهور عدد من السلبيَّات خلال تطبيق البرنامج مع الشركة السعوديَّة للكهرباء، ولدعم أكبر شريحة ممكنة من مستفيدي الضمان الاجتماعي، ولتخفيف العبء المالي على المستفيدين من قيمة الفواتير الشهريَّة لاستهلاك الكهرباء.

وستقوم وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي بتحويل قيمة الدعم مباشرة إلى حسابات المستفيدين البنكيَّة ابتداء من تاريخ 1 /2 /2017م حسب قيمة جدول قيمة الدعم الموضحة أدناه:

وسيشمل الدعم جميع الفئات المستفيدة من معاش الضمان الاجتماعي، عدا المستفيدين من فئة العجز المؤقت، كون مدة شمول العجز المؤقت بخدمات الضمان الاجتماعي قليلة جدًّا تتراوح من ثلاثة أشهر إلى عامين.

وشكَّل فريق عمل داخل وكالة الضمان الاجتماعي للقيام بمتابعة تطبيق الآليَّة الجديدة وتقديم الحلول المناسبة لأيِّ معوِّقات أو سلبيات تظهر أثناء تطبيق الآليَّة الجديدة، مع ملاحظة أن تقديم الدعم النقدي المباشر للمستفيدين يتوافق مع الحساب الموحَّد للمواطن، كما قامت الوكالة بمطالبة الشركة السعوديَّة للكهرباء بإعادة جميع الأرصدة الدائنة المتراكمة لدى الشركة إلى الوكالة بشيك مصرفي..

وفيما يلي مبالغ الدعم لكل مستفيد من الضمان الاجتماعي:

الدعم يتوافق مع الحساب الموحد للمواطن

سيشمل جميع الفئات المستفيدة عدا «فئة العجز المؤقت«

إيداع «معونة الكهرباء»في حسابات مستفيدي الضمان

مطالبة الشركة بإعادة الأرصدة الدائنة المتراكمة إلى الوكالة

منع محاكم ودوائر التنفيذ من إرسال المعلومات ورقيا لـ «سمة»

ملتقى لـ 19 قاضيا لمناقشة إشكالات القضايا الجزائية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 3 جماد أول 1438هـ - 31 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1524460

علمت «عكاظ» أن المجلس الأعلى للقضاء يعتزم تنظيم ملتقى لـ 19 قاضيا في المحاكم الجزائية والجزائية المتخصصة في المناطق، بهدف مناقشة كافة الإشكالات التي ارتبطت بالعمل والمحاكم والقضايا التي تعرض عليهم يوميا للوقوف عليها وإنهائها وتقديم الاقتراحات لإنهاء هذه المشكلات.
من جهة ثانية، أوقفت وزارة العدل التعامل الورقي بين محاكم ودوائر التنفيذ وشركة «سمة»، ودعت القضاة إلى تفعيل الربط الإلكتروني، وذلك بهدف تسريع وتسهيل إجراءات العمل واعتماد إنفاذ الطلبات المتعلقة بالمعلومات الائتمانية.
وشدد توجيه وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني على محاكم التنفيذ التي لا تعمل بالنظام الإلكتروني الشامل، بالرفع إلى وكالة الوزارة للتنفيذ ورقيا لتعمل وحدات الأصول بالوكالة بتنفيذ الخدمة إلكترونياً، وإشعار جهة التنفيذ بذلك.
يأتي ذلك وفقاً للربط الذي بين الوزارة وشركة «سمة» للمعلومات الائتمانية بهدف تسريع وتسهيل إجراءات العمل المتعلقة بالمعلومات الائتمانية، حيث يجب على قضاة التنفيذ الرفع لشركة «سمة» إلكترونياً لا ورقياً من خلال الخاصية المتاحة بالنظام الشامل.

استياء من تجاهل كوادر وطنية واستعانة بأجنبية.. والمتحدث الرسمي: تعمل مستشارة

بعد بلاغات.. "نزاهة" تدخل على خط "الخطوط" وتحقق في منصب "اللبنانية" الكبير!

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 3 جماد أول 1438هـ - 31 يناير 2017م
https://sabq.org

صحيفة سبق الإلكترونية - الرياض
حقّق الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، في تعيين شركة الخطوط الجوية السعودية، للبنانية تُدعى كريستي سركيس في منصب كبير داخل الشركة؛ ذلك بعد بلاغات من المواطنين على موقع "تويتر"؛ أبدوا استياءهم من تجاهل "الخطوط" للكوادر الوطنية والاستعانة بأجنبية.

وعلّقت "نزاهة" في ردودها، بأنها تعاملت مع البلاغات، وأحالتها إلى الوحدة المختصّة في الهيئة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.
وكانت شركة الخطوط الجوية السعودية، قد أكدت، أمس الأحد، أن اللبنانية "كريستي"، تمّ تعيينها مستشارة للشركة، وليس في منصب مدير العلاقات العامة والإعلام؛ فيما أوضح المتحدث الرسمي للخطوط السعودية منصور البدر، حينها، أن السيدة اللبنانية كريستي سركيس، ستعمل في الخطوط السعودية كمستشارة للإعلام والاتصال الدولي؛ نظير خبرتها في هذا المجال في شركات طيران عربية وشركات دولية.
يشار إلى أن "كريستي سركيس" شغلت في 2010 منصب مسؤول رئيسي للعلاقات الإعلامية في الشرق الأوسط وأوروبا والأمريكيتين بالخطوط الجوية القطرية، قبل أن تعيّن في 2012 بمنصب المدير التنفيذي للاتصالات بالشركة.

الشؤون الاجتماعية: "الاستثناء يأتي مراعاة للمعوقات التي قد تواجههم في التحديث

إعفاء الأيتام وأبناء السجناء من تسجيل الآيبان في تحديث البيانات

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 3 جماد أول 1438هـ - 31 يناير 2017م
https://sabq.org

أعلنت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية عن الأيتام وأبناء السجين والمتغيب والأسر المهجورة من تسجيل الآيبان، في عملية تحديث بيانات مستفيدي الرعاية والضمان الاجتماعي.
وقالت: "الاستثناء يأتي مراعاة للمعوقات التي قد تواجههم في التحديث."

أين دور وزارة التجارة؟

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 3 جماد أول 1438هـ - 31 يناير 2017م
http://www.alyaum.com/article/4177661

خالد الشريدة

أي عمل اقتصادي ينطوي على تحايل أو ممارسة أنشطة لا تحترم الأنظمة وتسهم في تشويهها يدخل حيز الجريمة بحق الاقتصاد الوطني، فهو يمثل انحرافًا عن المسار الاقتصادي الذي يفترض أن تكون جميع الأنشطة به عاملة في إطار خدمة الاقتصاد الكلّي دون تستّر أو تحايل، فهكذا تنشأ الاقتصاديات الهامشية والموازية التي تستنزف الاقتصاد وتعمل على انهيار بنياته النظامية.

بعض البسطاء قد لا يحسنون قراءة سلوكهم الاقتصادي الخاطئ وهم يكسبون مما ينشطون فيه ويدر عليهم أرباحا يستمتعون بها، في وقت تعتبر خصما على حصة الاقتصاد، أي تحقيق صالح الفرد على حساب الجماعة، وذلك نجده للأسف في كثير من الممارسات التي يمكن أن تتطور إلى جرائم مثل غسيل الأموال ودخول منظومات مذمومة في النشاط الاقتصادي مثل الربا، أي إن ذلك يقودنا في خاتمة المطاف إلى تخريب منهجي للحركة الاقتصادية.

في حي أحد بالدمام، وبشارع رئيسي تنشط مجموعة من المحلات تقوم ببيع بطاقات سوا بأسلوب غير نظامي، فهي تقوم ببيع مجموعات وكل مجموعة بمبلغ مالي على سبيل المثال تشتري خمس مجموعات تمثل مبلغا من المال يساوي مثلا مبلغ 50ألف ريال طبعا انت لم تشتر بطاقات ولا هم يحزنون ما يحدث أنك تقوم بتصدير شيك آجل لشخص مجهول بفوائد ربوية كبيرة جدا، وهي حيلة لتمرير نظام المرابحات المصرفية ولكن بفوائد مبالغ فيها، والسؤال: لماذا تتم هذه الممارسات باستغلال البطاقات مسبقة الدفع تحديدا؟ وأين الجهات الرقابية من هذه الممارسات؟ وأين دور وزارة التجارة حول متابعة مثل هذه الأنشطة الهادمة للاقتصاد الوطني، فما يحدث إنما هو بمثابة طفيليات اقتصادية تنخر في ذلك الاقتصاد. ان مثل هذه الممارسات هي شبهة مؤكدة لغسيل الأموال، فهي ليست مصدر رزق، فالرزق لا يأتي عبر أي حيلة أو سلوك سلبي يجلب مصلحة خاصة على حساب عامة، وما يحدث في تلك المحلات التي لا تتعرض لرقابة تجارية إنما يؤسس لقاعدة من الأعمال الاقتصادية الموازية التي يمكن أن تتم خلالها عمليات غسيل أموال تكبر وتزداد.

تلك القضية نضعها على طاولة فرع وزارة التجارة بالمنطقة الشرقية حتى تتحقق منها قبل أن تتداهم أو تبدأ عمليات تفتيش يمكن معها أن يبادر المستفيدون إلى تسوية أوضاعهم، إذ يمكن لأعضاء الفرق الميدانية أن يدخلوا في عمليات تجارية مع هؤلاء ليصلوا إلى أقصى حدود الممارسة وكشف من يقفون خلفها، لأنه لا يمكن تدوير أنشطة في بيع البطاقات بهذا الكم الكبير وتمويل ذوي الاحتياج بفوائد ربوية عالية وتقييدهم بها دون رحمة ومن وراء حجاب.

من حيث المبدأ لا أجد توصيفا أو تكييفا لما يحدث بغير شبهة غسيل أموال، لأنه لا يمكن لبيع بطاقات أن يؤدي الى تمويلات ضخمة كهذه، وعليه فإن الأمر بحاجة الى مراجعة ليس للتراخيص وإنما لطبيعة النشاط ومقدار تسببه في أضرار لاقتصادنا بخدمة قلّة تنتفع بطريقة طفيلية تتجاهل الأنظمة.

مساواة الحقوق

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 3 جماد أول 1438هـ - 31 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1524417

عبير الفوزان

الحديث عن الحقوق ذو شجون.. بدءا من حقوق الإنسان.. حقوق الأطفال ..حقوق المرأة.. وأحيانا قد تتمدد بعض هذه الحقوق لتضر بمصالح الآخرين، ومن ثمة تضر بالأشخاص الذين منحوا حقا زائدا..

الزيادة كالنقصان تماما ..كلاهما موجع حيث النتائج ظالمة..فمثلما منحت المرأة حقا في العمل، فإنها مكلفة به كما الرجل، فلا ضرر ولا ضرار.. ولو كانت النساء، في الدول التي بدأت تتقدم على كاهل منح المرأة حقا، تعي ما سوف يحدث لها لوقفت ضد كل الأصوات التي تريد منحها هذا الحق الزائد، والذي يمثل فضلا عن نظيرها الرجل. وبالتالي يجعله أفضل منها!

أؤمن بالمساواة بين المرأة والرجل في قانون العمل، حيث تمنح هذه المساواة إحساسا عميقا بالمسؤولية لدى المرأة.. فلا فرق بينها وبين نظيرها الرجل حتى وأن زاده الله بسطة في الجسم.. لاسيما إذا كانت أعمالهم تعتمد على العقول.

كثير من النساء عندما يبدأن في سرد معاناتهن مع الوظائف، لاسيما القطاع الخاص، يكون التذمر سيد الموقف، وبالتالي العروج على الحقوق.. وأن المرأة تحمل وتلد و و و.. وتذكر كل القصص التي تنتقصها جسديا وعقليا دون أن تدري..

لو كان نظام العمل عاطفيا لنفرت الشركات والمؤسسات من توظيف النساء، ولكن من حسن الحظ أن نظام العمل لايزال عقلانيا لدينا..
عندما بدأت المكسيك تمنح المرأة حقوقا.. كان حق المرأة العاملة مجحفا وظالما بالنسبة للطرف الثاني، وهو أن المرأة عندما تحمل لا تذهب إلى العمل إلى أن تضع مولودها، وفي هذه الأثناء يلزم رب العمل بدفع راتب هذه المرأة العاملة التي حملت! هذا النظام..أو هذا الحق الذي يبدو في ظاهره من صالح المرأة ..جعل المؤسسات والشركات تعزف عن توظيف النساء.. فزادت البطالة بينهن إلى أن جاءت شركة جنرال موترز إلى المكسيك ووظفت 60 ألف امرأة، دون أن تدري بالنظام، وعندما ظهرت بوادره.. لم تملك الشركة إلاّ أن خاطبت الحكومة المكسيكة في هذا الأمر.. أما إلغاء هذا الحق.. أو إغلاق المصنع! عندها رضخت الحكومة المكسيكة وغيرت النظام. إن تغيير بعض الأنظمة هو حفاظ على الوظائف، وحماية من البطالة.. ومساواة حقيقية.

مساواة الحقوق

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 جماد أول 1438هـ - 31 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1567361

صالح بن خميس الزهراني*

استكمالاً لموضوع المتقاعدين وجمعيتهم بمحافظة جدة فأشير إلى أنه تم حل مجلس الجمعية بعد مخاطبات واتصالات وكأننا نطالب بحقوق مالية. واستمر على تكليف المدير السابق بالإدارة رغم أنه منع التدريب ومنع استفادة فقراء المتقاعدين من جمعية البر بجدة إذ وافق رئيس مجلسها - البر- السابق مازن بترجي على ضم المتقاعدين المتدنية معاشاتهم لجمعية البر بعد بحث حالاتهم المعيشية.. إلا أن المكلف الحالي رفض، كما رفض بحث تسديد فواتير كهرباء منازل المحتاجين من المتقاعدين وذلك بوضع رقم سداد الفاتورة ومبلغها لأهل الخير في مواقع التواصل، وغير هذا كثير.. ولازال مكلفا كمدير بالرغم من إعلام رئيس مجلس المتقاعدين ومدير جمعية المتقاعدين.. وهذا ما يؤكد أن مجلس المتقاعدين ومدير إدارة المتقاعدين خارج تغطية حل المشاكل والبحث عن قدرات تدير وتعمل في الفروع لتحقيق الأهداف الموجودة في صفحة الجمعية بالإنترنت.
وإذا ما ركزنا على الهدف الثاني من أهداف جمعية المتقاعدين سنجده محصور في:(القيام بتنفيذ ودعم البحوث والدراسات التي تسند إلى المتخصصين لمسح أوضاع المتقاعدين ومعرفة اهتماماتهم واحتياجاتهم وتقديم الخدمات التي يحتاج لها المتقاعد). أحدثكم من موقع الجمعية على الشبكة العنكبوتية أن الجمعية لم تعقد في 11 سنة مضت إلا دراسة واحدة فقط والندوات لم تتجاوز ثلاث. هذا على مستوى جمعية المتقاعدين.
ما يؤلم أن للدراسة توصيات وكذلك للندوات إلا أنها حبيسة الورق ولم يوضع منها خطة عمل لتطوير العمل بما يخدم المتقاعد. وهذا يدلنا دلالة قطعية أن هدف الجمعية الثاني غير مفعل وكأنه غير موجود لأنه لم يؤخذ به في جمعية المتقاعدين ومكاتبها. لأن من يقوم على الجمعية ليس له علم بالبحث والدراسات العلمية المحكمة بدليل عدم وجود قسم بمجلس الجمعية مخصص للبحوث والدراسات وإذا كان فإنه اسم فقط، كما أن الجمعية حتى الآن لم توفق برئيس ومدير للجمعية إذ للاثنين معرفة بالبحوث العلمية أو يمكن أن يستفيد من المراكز البحثية، ولعلي بهذا الموضوع أجد أحدا يرد علي من خلال دراسات علمية محكمة عن المتقاعدين إلا ماذكر في 11 سنة مضت من عمر الجمعية.
الهدف الثالث ونصه" إنشاء قاعدة بيانات عملية تحتوي على معلومات وبيانات عن خبرات ومؤهلات المتقاعدين يتم تحديثها دورياً لتكون متاحة للمتقاعدين وللأجهزة الحكومية والأهلية لغرض التواصل ودعم المبادرات."
تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى باحثين من المتقاعدين *أجزم أنهم كُثر* يتم استقطابهم للجمعية إما بمكافأة مالية أو عن طريق ممولين للدراسات أو الاستعانة بمتخصص يصمم استمارة تصل لجميع المتقاعدين بالتعاون مع مؤسسة التقاعد والتأمينات الاجتماعية.. ما أود قوله: إن جمعية المتقاعدين لايمكن لها أن تقوم بالأدوار المطلوبة منها في الأهداف.. لخلل فيمن يقوم عليها.

فكيف للجمعية أن تضع قاعدة بيانات والعاملين في مكاتبها وإدارتها من المقيمين رجال ونساء إذ فضلتهم عن المتقاعدين وهي في هدفها تسويق خبرات المتقاعدين.

كاريكاتير

	الحياة المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 3 جماد أول 1438هـ - 31 يناير 2017م http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/19902508
	عكاظ OKAZ المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 3 جماد أول 1438هـ - 31 يناير 2017م http://www.okaz.com.sa/article/1524527